جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الماستر
تخصص قانون أعمال

ملخـــص لمجموعـة محاضرات على الخط موجهة لطلبـــة السنـة الأولـى ماستـر قانـون أعمال

الأستاذة كريمة أمزيان

المعامل: 01

مقياس الوقاية من الفساد ومكافحته

الرصيد: 01

السداسي الثاني

الموسم الجامعي 2024/2023

cours en ligne/univ-Eltarf

المحاضرة رقم (13): التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد لمواجهة الفساد

استرداد الأموال وتسليم المجرمين

تابع../..

ثانيا– الجهود الدولية القانونية من خلال آلية استرداد الأموال

يعتبر استرداد الأصول أمرا أساسيا في مكافحة الفساد بغية تجريد مرتكبي الجرائم من أرباحهم غير المشروعة ومنع استفادتهم من الجريمة، ونصت اتفاقية الأمم المتحدة على استرداد الموجودات كمبدأ أساسي في المادة 51 منها، وألزمت الدول الأطراف على أن تمد بعضها البعض بأكبر قدر من المساعدة في هذا المجال، خاصة ما تعلق بالتجميد أو الحجز وكذا المصادرة.

1– التعاون الدولي في مجال التجميد والحجز

عندما تكون محاكم إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة قد أمرت بتجميد أو حجز العائدات المتأتية من إحدى جرائم الفساد أو الممتلكات أو المعدات أو الأدوات التي استخدمت أو كانت معدة للاستخدام في ارتكاب هذه الجرائم، فإن الجهات القضائية والسلطات الجزائرية المختصة وبناءا على طلب من هذه الدول، تحكم بتجميد أو حجز.

وقد عرفت المادة 2 من قانون الفساد فقرة "ج" التجميد أو الحجز بأنه: "**فرض حضر مؤقت على تحويل الممتلكات أو استبدالها أو التصرف فيها أو نقلها أو تولى عهدة الممتلكات أو السيطرة عليها مؤقتا بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى**".

ويشترط لتقديم طلب التجميد أو الحجز أن تكون الأموال موجودة بالجزائر وأن تكون الدولة التي تتقدم بالطلب طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وحسب المادة 67 من قانون الفساد لوزارة العدل كامل السلطات في التصرف في هذه الطلبات إذ يمكنها إحالتها على النائب العام المختص (حسب مكان وجود الأموال).

والذي يتولى بدوره إرسال الطلب إلى المحكمة المختصة مرفقا بطلباته، والمقصود بالمحكمة المختصة رئيس المحكمة التي يقع بدائرة اختصاصها مكان وجود الأمر، وبالرجوع إلى الفقرة الأخيرة من نص

cours en ligne/univ Eltarf

المادة 64 نجد أن النيابة العامة هي من تتولى عرض طلبات الحجز والتجميد على المحكمة المختصة التي تفصل فيها وفقا للإجراءات المقررة في مادة القضاء الاستعجالي.

وعندما تتلقى الجهة المختصة طلبات الحجز أو التجميد مرفوقا بطلبات النائب العام فإن لها سلطة الموافقة على الطلب شريطة وجود أسباب كافية لتبرير هذا الإجراءات ووجود ما يدل على أن مآل تلك الممتلكات هو المصادرة.

ويمكنها أيضا أن توافق على الطلب بناء على معطيات ثابتة لاسيما إيقاف أو اتهام أحد الأشخاص الضالعين في القضية في الخارج، والطلب الرامي إلى اتخاذ إجراءات التجميد أو الحجز يجب أن ترفق ببيان الوقائع التي استندت إليها الدولة الطالبة ووصف الإجراءات المطلوبة في القضية.

2- التعاون الدولي في مجال المصادرة

المصادرة هي **الأيلولة النهائية لمال أو مجموعة أموال إلى الدولة أو ما يعادل قيمتها عند الاقتضاء**، كما عرف قانون الفساد المصادرة بأنها: "**التجريد الدائم من الممتلكات لأمر صادر عن هيئة قضائية**".

وللتعاون الخاص بين الدول دور هام في مجال المصادرة حيث أنه يمكن تبليغ معلومات خاصة بالعائدات الإجرامية إلى أي دولة طرف في الاتفاقية دون طلب مسبق منها، وذلك عندما يتبين أن لهذه المعلومات دور في مساعدة الدول المعنية على إجراء تحقيقات أو متابعات أو إجراءات قضائية أو تسمح لتلك الدولة بتقديم طلب يرمي إلى المصادرة.

ويجب أن يرفق هذا الطلب بوصف الممتلكات المراد مصادرتها وتحديد مكانها وقيمتها متى أمكن ذلك، مع بيان بالوقائع التي استندت إليها الدولة الطالبة، والذي يكون منفصلا بالقدر الذي يسمح للجهات القضائية الوطنية باتخاذ قرار المصادرة طبقا للإجراءات المعمول بها، وذلك في حالة الطلب الرامي إلى استصدار حكم بالمصادرة.

أما إذا تعلق الأمر بتنفيذ حكم المصادرة فإن الطلب يتضمن بيان الوقائع والمعلومات التي تحدد نطاق تنفيذ أمر المصادرة الواردة من الدولة الطالبة، إلى جانب تقديم هذه الأخيرة لتصريح يحدد التدابير التي اتخذتها لإشعار الدول الأطراف حسن النية بشكل مناسب، وكذا ضمان مراعاة الأصول القانونية والتصريح بأن حكم المصادرة نهائي.

cours en ligne/univ-tlemcen

توجه الطلبات الرامية لمصادرة العائدات الإجرامية أو الممتلكات والمتواجدة على الإقليم الوطني مباشرة إلى وزارة العدل التي تحولها للنائب العام لدى الجهة القضائية المختصة حيث تقوم النيابة العامة بإرسال هذا الطلب إلى المحكمة المختصة مرفقا بطلباتها، ويكون حكم المحكمة قابلا للاستئناف والطعن بالنقض وفقا للقانون.

بل وأكثر من ذلك يمكن لقسم الجنح الأمر بهذه المصادرة حتى ولو امتنعت الإدانة بسبب انقضاء الدعوى العمومية أو لأي سبب من الأسباب، وهنا نرى أنه فيه خروج عن القواعد العامة في قانون العقوبات وذلك لأن المصادرة عقوبة تكميلية تضاف إلى العقوبة الأصلية.

وقد نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على جواز رفض التعاون الرامي إلى المصادرة أي رفض وزارة العدل إحالة الطلب إلى الجهات القضائية المختصة لأن جهات الحكم لا ترفض التعاون وإنما تقضي برفض الحجز أو التجميد أو تقضي بعدم قابلية الحكم الأجنبي بالمصادرة للنفاذ في الجزائر وكل ذلك لعدم وجود أسباب كافية مبررة، فالوزارة هي صاحبة السلطة في رفض التعاون بناء على نفس الأسباب لما لها من سلطة الملاءمة.

وعموما فإنه في مجال الحجز والمصادرة؛ تحدد المادتان 15 و15 مكررا 1 من القانون الجنائي النظام القانوني الذي يجيز للمحكمة بأن تأمر، في حال إدانة المتهم، بمصادرة الممتلكات المتأتية من ارتكاب جريمة أو التي استعملت في تنفيذها، كما تسمح أحكام أكثر تفصيلا في المادة 51 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بتجميد ومصادرة الممتلكات أو العائدات الإجرامية، أو ما يعادل قيمتها.

وذلك مع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية، التي تتمتع بحماية خاصة بمقتضى المادة 51، وما عدا في حالات الإثراء غير المشروع، لا يلزم المتهم بإثبات المصدر المشروع للموجودات المجمدة، وتتناول المادة 389 من القانون الجنائي، المتعلقة بإجراءات المصادرة في حالات غسل الأموال الممتلكات التي بدلت أو خلطت، وتسمح بحجز العائدات الإجرامية ومصادرتها.

وعندما يتعذر العثور على الموجودات المتأتية من مصدر إجرامي، يجوز للمحكمة أن تأمر بفرض عقوبة مالية على المتهم تعادل قيمة مبلغها قيمة تلك الموجودات. ومع أنه لا توجد أي هيئة متخصصة تتولى تنظيم إدارة الممتلكات المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة، فإن هناك إجراءات تنظم كيفية التصرف في بعض الأشياء أو كيفية الاحتفاظ بها، بما في ذلك إيداعها في حساب مؤمن أو تجميدها أو عرضها في المزاد أو بيعها أو إتلافها. وتخضع الممتلكات المعنية لولاية السلطة القضائية التي تعين موظفا يتولى الإشراف عليها وحفظها.

Cours en ligne/univ-Eltarf

وتنص المادة 51 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على إعادة كل ما اختلس من ممتلكات إلى الضحايا أو إعادة ما يعادل قيمة ما اكتسب من منفعة أو ربح في حال تحويل الممتلكات.

وتحظر المادة 158 من قانون النقد والقرض على المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية صراحة أن ترفض الاستجابة لطلب قضائي أو للأمر بحضور الإجراءات الجنائية بحجة السرية المصرفية. ويتضمن التشريع الخاص بغسل الأموال وتمويل الإرهاب أحكاما مماثلة، حيث تعتبر المادة 21 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته عدم التقيد بهذه الأحكام إعاقة لسير العدالة.

انتهى في: 2024/05/16

أ/ كريمـــة أمزيـــان

../.. يتبـــــع

cours en ligne/univ-Eltarf